مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (38) العدد (1)2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (38) No. (1) 2016

صراع السلطة في الدولة العثمانية وأثره على نظام الحكم من القرن الرابع عشر إلى القرن الثامن عشر الميلادي

الدكتورة إلهام يوسف *
سميع علي حسن **

(تاريخ الإيداع 11 / 10 / 2015. قبل للنشر في 17 / 2 / 2016)

□ ملخّص □

شكلت مسألة انتقال السلطة في الدولة العثمانية، مسألة هامة أرقت السلاطين، وشغلت بالهم لفترات طويلة، كونها أدخلتهم في خضم صراعات أهلية وحروب محلية، كان لها دور فعال في إيجاد الخطوط العريضة والأساسية لنظام الحكم، فهي بلا شك ساهمت في ظهور قوى شاركت السلاطين نفوذهم، وتمكنت هذه القوى بفضل الصراعات الحاصلة، من التسلل إلى مراكز صناعة القرار، ونجحت فيما بعد في تغييب السلاطين، وحجبهم عن مهامهم الأساسية في قيادة الدولة، ممهدة السبل لتحويل الحكومة العثمانية والقصر السلطاني، إلى مقرات لعصابات متنافسة متناحرة، لم تؤل جهداً في تسخير كل إمكانات الدولة العسكرية، المتمثلة بالجيش، والمالية المتمثلة بالخزينة، في شراء تحالفات وإصدار قرارات، انعكست سلباً على المجتمع، الذي رزح تحت أعباء مالية ضخمة، بغية توفير النقد اللازم الذي تحول جمعه صفة رئيسية للحكام والقادة.

ولم يعد الجيش يزود عن حياض الامبراطورية، ويقدس السلطان بالانصياع لأوامره باعتباره الأب الروحي لهم، بل تحولوا إلى أدوات تبطش بالسلاطين وتولي غيرهم، وخاصة أنّ هؤلاء لم يكونوا سوى دمى، أو هياكل متحركة لأشخاص السلاطين، مغلوبين على أمرهم غير قادرين على اتخاذ قرارات حاسمة.

الكلمات المفتاحية (العرش، السلطة، الانكشارية، العلماء).

* **أستاذ مساعد، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، سورية.**
** **طالب ماجستير، قسم التاريخ، جامعة تشرين، سورية.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (38) العدد (1)2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (38) No. (1) 2016

The conflict of power in the Ottoman Empire And his influence on the system of rule from the fourteenth to eighteenth century.

Dr. Elham yossef[*]
Samee hasan[**]

(Received 11 / 10 / 2015. Accepted 17 / 2 / 2016)

□ ABSTRACT □

The question of the transition of power in the Ottoman Empire, an important issue shed Ottoman sultans, and occupied their mind for long periods, as they interned them in the midst of civil conflicts and local war, have been instrumental and head in a broad and fundamental to the regime and the quality of the ruling lines, as have contributed to the emergence of the forces involved sultans and their influence was able to sneak into the decision-making centers and succeeded later in the appointment of the sultans and withheld from their basic tasks in the leadership of the state and society, paving the way for the conversion of the Ottoman government and the Alslltani Palace to the headquarters of the rival gangs competing. Doing all effort to harness the potential of all state of the army and of the financial treasury to buy military alliance and issue decision reflected negatively on the society in which they toil under a huge financial burden in order to provide the necessary cash-turned collected main recipe for the rulers and leaders.

Army no longer provides the honor of the empire and sanctifies the sultan to comply with his orders as spiritual father to them but turned into tools brutalize sultans and take over others, especially that they were only puppets or animated structures for sultans helpless unable to take crucial decision.

Keywords: (Throne, power ,Janissaries, scientists)

[*]**Associate professor, Department of history, Faculty of Arts and Humanities, University of Tishreen, Syria.**
[**]**Student of master, Department of history, Faculty of Arts and Humanities, University of Tishreen, Syria.**

مقدمة:

إنّ ظهور العثمانيين على مسرح الحياة السياسية، وتوسعهم على حساب جيرانهم في الشرق والغرب، وسيطرتهم على مناطق جغرافية واسعة ضمن ثلاث قارات(أسيا، أوربا، إفريقيا)، وحكمهم لشعوب متباينة عرقياً، متنوعة دينياً، مختلفة ثقافياً، جعلت منهم أحد أعظم الإمبراطوريات التي ظهرت على وجه الأرض، وجعلت من دراسة تاريخهم أمر يتوق إليه كل باحث، يرغب في إعطاء رؤية مستقبلية للحاضر، لوفرة المادة العلمية، وتعدد الأحداث، وتشعب الأطراف التي شاركت في صناعته.

فمن الناحية السياسية استطاع العثمانيون ولفترات تاريخية طويلة، أن يشاركوا في صناعة القرار العالمي، ويرسموا الخارطة السياسية الدولية وفق رغباتهم ومفاهيمهم، ولمّا دبّ الضعف في جسم دولتهم ولدّ وجودهم إشكالية، عرفت باسم المسألة الشرقية، إذ تصارعت دول مختلفة على اقتسام أراضيهم ونهب ثرواتهم.

ومن الناحية الاقتصادية ، فإنّ العثمانيين تمكنوا بفضل موقعهم الاستراتيجي، والذي توسط قارات العالم الثلاث، من أن يتحكموا بالتجارة الدولية لفترات طويلة، وتميزوا عن غيرهم من الدول في احتكارهم لمصادر الدخل، وتطبيقهم لقانون البيع الجبري في نظامهم المالي المميز للدول الإقطاعية، والذي تخلت عنه أوربا في مطلع العصر الحديث لصالح نمو الرأسمالية التجارية.

ومن الناحية الاجتماعية هنالك الكثير من المفاهيم الحياتية الموجودة في مجتمعاتنا الحالية، هي إرث قديم تأثر بشكل أو بأخر بالحكم العثماني، وقوانينه التي نظمت العلاقات بين الحكام والرعية من جهة، وبين الأفراد بعضهم مع بعض من جهة أخرى.

وللأسباب التي ذكرناها سابقا وللأهمية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية تم اختيار موضوعنا بعنوان (صراع السلطة في الدولة العثمانية وأثره على نظام الحكم من القرن الرابع عشر إلى القرن الثامن عشر الميلادي)، ولأنّ الحاكم العثماني الذي تربع على العرش، كان هو المخول برسم سياسة الدولة، وتقرير المصالح الاقتصادية، وبناء الحياة الاجتماعية، بما يمليه من قرارات ويصدره من قوانين.

إشكالية البحث وتساؤلاته.

ذكرنا سابقاً أنّ الوصول إلى العرش العثماني، هو حجر الزاوية والركيزة الأساسية في إعطاء نظام الحكم إطاره العام، من أعلى نقطة في هرم السلطة المتمثلة بالسلطان، حتى القاعدة المتمثلة بالقوى المختلفة التي كانت تحت سيطرته، بصفته صاحب السلطتين الزمنية والدينية في الدولة، إلا أن حصول منافسة بين الأمراء، أعطى زخماً لظهور قوى شاركت السلاطين نفوذهم. فما هو الدور الذي أداه هذا الصراع في صعود قوى شاركت في الحكم كالإنكشارية والعلماء وغيرهم؟ وما هو تأثير هذه القوى على مجريات الأحداث التي رافقت الصراع؟. وهل نستطيع أن نعد أنّ عدم وجود أسس منظمة محكمة بضوابط شرعية، أفسح المجال لقيام أحلاف وأحزاب ضمن أروقة القصر السلطاني؟ وهل كان صراع السلطة، هو منفذ لبداية ظهور نساء، شغلن دوراً كبيراً في تسيير شؤون الحكم، وإبقاء سلاطين وإبعاد أخرين؟ وما هو دور القوانين والفرمانات، التي أصدرها بعض السلاطين، في وصول خلفاء أقوياء أو ضعفاء إلى سدة الحكم؟ وما الأثر الداخلي والخارجي الذي ترتب على ذلك؟.

أهمية البحث وأهدافه.

تبرز أهمية هذا الموضوع في كونه يمس قلب الإمبراطورية العثمانية المتمثل بالسلاطين، فيناقش الطرق التي تمكنوا من خلالها من الوصول إلى العرش، وتأثير ذلك على قراراتهم، وانعكاساتها على مختلف الاتجاهات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في داخل الدولة العثمانية وخارجها.

أهداف البحث.

إنّ لكل بحث علمي أهداف محددة يسعى إلى تحقيقها، وأهداف هذا البحث تتوزع كالآتي:

1 -إظهار الدور الذي شغله صراع السلطة في قوة السلطان العثماني وضعفة.
2 -معرفة تأثير هذا الصراع على نظام الحكم بمؤسساته المختلفة.
3 -إظهار أهمية صراع السلطة في الجانب السياسي من التاريخ العثماني.

منهجية البحث.

إن دراستنا لألية انتقال السلطة في الدولة العثمانية، لا يمكن أن تتم إلا من خلال المنهج الوصفي التحليلي، لأن الأمر يقتضي منا وصف الأحداث التي رافقت الانتقال، ومن ثم فحصها وتحليلها، وبيان تأثيراتها على الدولة العثمانية ككل.

النتائج والمناقشة:

واجهت الإمبراطورية العثمانية خلال تاريخها الطويل، الكثير من المشكلات الداخلية والخارجية، أثرت بشكل كبير على نظام الحكم فيها، ولعل أبرز هذه المشكلات، كانت مسألة انتقال السلطة بين الحكام العثمانيين، وما ترتب على هذا الانتقال من صراعات محلية، وحروب أهلية، أفرزت قوى شاركت السلاطين صلاحياتهم، وعملت مع مرور الوقت على الحد من نفوذهم، وفي بعض الأحيان القضاء عليهم، وبما أنّ العثمانية إمبراطورية ذات شأن، فقد حاولت الكثير من الدول المجاورة لها، استثمار الأزمات والفتن التي كانت تقع ضمن أراضيها، في محاولة منهم لكسب مصالح سياسية واقتصادية.

أ -حرب الوراثة ومقدمات الصراع العثماني .

إنّ انتقال الحكم في عهد تأسيس الإمارة(1231-1354م)[1]، كان منوطاً بأبناء العائلة الحاكمة كلها، ولم يكن لولاية العهد دور يذكر في ذلك، بل عدت المقدرة العسكرية والمهارة الإدارية سبيلاً في الوصول إليها، وهو ما فتح باب المنافسة لتولي الأفضل والأجدر العرش العثماني [2]، فلما توفي عثمان الأول عام 1324م، تولى الملك من بعده ابنه أورخان(1324-1362م) المشهود له بعلو الهمة والشجاعة، أما أخيه الكبير علاء الدين المشهود له بالورع والعزلة فقد تم استبعاده بناء على وصية والده[3].

[1] **أوزتونا، يلماز، *تاريخ الدولة العثمانية*، ت. عدنان محمود سلمان، جزئين، ط1، مؤسسة الفيصل، إستانبول، 1988م، ج1، ص81.**
[2] **مانتران، روبير، *تاريخ الدولة العثمانية*، ت. بشير السباعي، جزئين، ط1، دار الفكر، 1993م، ج1، ص33.**
[3] **المحامي، محمد فريد بك، *تاريخ الدولة العلية العثمانية*، ط1، دار النفائس، بيروت، 1981م، ص122.**

إلا أنّ تقريب السلطان لأحد أبنائه وتفضيله على الأخرين، أثار الطمع في نفوس البقية، ودفعهم للتمرد في سبيل الحصول على حقوقهم، بالمشاركة في الحكم أو التفرد بالسلطة. فالسلطان مراد الأول(1362–1389م) لمّا قرب إليه أحد أبنائه المعروف باسم بايزيد الملقب بيلدرم(الصاعقة)، تمرد عليه أحد أبنائه المعروف باسم صاووجي، بالاتفاق مع أندرنيكوس ابن إمبراطور الروم(حنا باليولوج)، الذي كان والده قد حرمه من الملك أيضاً، وأوصى به إلى الابن الأصغر أمانويل، فلما علم السلطان بالحادثة أرسل جيشاً لمحاربته فقتله مع من تحالف معه، وطلب من ملك الروم قتل ولده أيضاً ففقأ عينيه وتركه حتى مات[4].

ومنذ ذاك الوقت لم يعد السلاطين العثمانيين يصلون إلى سدة الحكم، إلا بإقصاء بعضهم البعض وسفك دماء أقاربهم، بعدما كانت الدولة في بداية تأسيسها عبارة عن جسد واحد، يمثل رأسه السلطان، وأطرافه الأخوة والأقارب [5] ما هدد كيان الدولة وكاد يقضي على وجودها، فبعد سقوط بايزيد الأول أمام تيمورلنك [6] في معركة أنقرة 1402م، استعاد أمراء قسطموني[7] وصاروخان[8] وكرميان[9] وإيدين[10] ومنتشا[11] ما فقدوه من بلادهم، وأعلن كل من الصرب والفلاخ [12] استقلالهم عن العثمانيين[13].

ومما زاد الطين بلة الصراع الحاصل بين أولاد بايزيد على السلطة، والذي استمر إحدى عشر عاماً [14] حاول خلالها كل منهم الحصول على الدعم الخارجي [15] فسليمان شاه ابن بايزيد الأول اتجه نحو بورصة [16]، واستولى على

---

[4] المرجع نفسه، ص133–134.

[5] مانتران، روبير، مرجع سابق، ج1، ص32.

[6] ولد سنة 1336م تقريباً ببلدة بالقرب من سمرقند، ويتصل نسبه بجنكيز خان التتري من جهة النساء، وخلف عمه سيف الدين في إمارة كيش سنة 1360م، واستولى على الإمارات والقبائل المجاورة له، ثمّ فتح بلاد خوارزم وكشغر وبلاد إيران، ومنها سار إلى جنوب روسيا، وفتح إقليم آزاق، ثمّ قصد بلاد الهند فانتصر على صاحب (دهلي)، ومنها عاد إلى الغرب فاستولى على بلاد الشام، ومدينة بغداد التي خربها عن أخرها، ثمّ قصد بلاد الصين بعد أن حارب السلطان بايزيد العثماني وأخذه أسيراً، إلا أنّه توفي في الطريق في إقليم خوقند سنة 1405م. ينظر: المحامي، محمد فريد بك، مرجع سابق، ص 140.

[7] تقع في شمال الأناضول على بعد مائة كيلو متر تقريباً من البحر الأسود. ينظر: العسلي، بسام، *فن الحرب الإسلامي في العهد العثماني*، د.ت، دار الفكر، ص63.

[8] تقع شمال أزمير على بحر إيجة. ينظر: المحامي، محمد فريد بك، مرجع سابق، ص 139.

[9] تقع بلاد كرميان في غرب الأناضول ما بين أسكي شهر شمالاً وأفيون قرة حصار جنوباً. ينظر: العسلي، بسام، مرجع سابق، ص 58.

[10] مدينة تقع في جنوب غرب تركيا جنوب فلادلفيا. ينظر: المحامي، محمد فريد، مرجع سابق، ص 137.

[11] تقع جنوب آيدين على بحر إيجة أشهر مدنها مغلة وميلاس . ينظر: طقوش، محمد سهيل، *تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة*، ط2، دار النفائس، بيروت، 2008م ص23.

[12] كان الأتراك يسمونها (أفلاق) أيضاً. وهي إمارة من إمارات الدانوب ظهرت للوجود في القرن الثالث عشر، وأصبحت منذ عام 1396م تابعة للدولة العثمانية، واستقلت سنة 1856م، واتحدت مع مولدافيا 1858م، وكونتا معاً الدولة الرومانية الحاضرة. ينظر: المحامي، محمد فريد بك، مرجع سابق، ص 131.

[13] العسلي، بسام، مرجع سابق، ص 75.

[14] آصاف، يوسف بك، *تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الأن*، ط1، مكتبة مدبولى، القاهرة، 1995م، ص43.

[15] العسلي، بسام، مرجع سابق، ص 76.

[16] مدينة بآسيا الصغرى ، شهيرة بجودة هوائها، ومناظرها الطبيعية الرائعة، ومياهها المعدنية. أصبحت عاصمة العثمانيين من سنة 1327م حتى سنة 1361م ثم انتقلت العاصمة إلى أدرنة ثمّ إلى استانبول 1453م. ينظر: المحامي، محمد فريد بك، مرجع سابق، ص 129.

خزينتها، ثم ذهب إلى أدرنة [17] حيث ولاّه الجنود سلطاناً [18] ولأجل تثبيت مركزه فقد اتصل بملك الروم إيمانويل الثاني، وتنازل له عن مدينة سلانيك وسواحل البحر، بمقتضى الاتفاق الذي تم بينهم، ولزيادة الروابط فقد تزوج إحدى قريباته، أما عيسى فقد كان مختبئاً بجهات بورصة، فلمّا علم بوفاة والده، أعلن نفسه سلطاناً، وقد ساعده في مسعاه كبير قادة بني عثمان المدعو تيمورطاش، وأما محمد فقد كان موجود في وسط الأناضول، فلما سنحت الفرصة له، قاد حركة مقاومة ضد التتار، وتمكن من أخذ مدينة توقات [19] وأماسية [20]، وخلص أخاه موسى من يد أمير كرميان المكلف بحراسته من قبل تيمورلنك[21].

وبما أنّ العثمانيين كانوا قد رفضوا وبشكل قاطع منذ قيام دولتهم التقسيم، لأنها الدولة ليست ملك خاص للسلطان ولعائلته[22] فقد أخذ كل منهم يعد العدة للقضاء على الأخر، في سبيل الظفر بالكرسي المقدس، حيث سار محمد لقتال أخيه عيسى فتمكن من قتله، وأرسل أخاه موسى إلى أوربا لمحاربة أخيه سليمان، فتمكن في سنة 1410م من القضاء عليه خارج أسوار أدرنة بعد معارك ضارية، وبعدها أغار الأمير على بلاد الصرب، وعاقب أهلها لخروجهم عن الطاعة، واصطدم مع سجسمون ملك المجر، وما أن شعر بتفوقه حتى عصا أخاه محمد، وأراد الاستقلال بالقسم الأوربي من الدولة، وحاصر القسطنطينية ليفتحها بنفسه، وربما كان يظن أنّ إزالته للإمبراطورية القديمة، ستظهره بمظهر الفاتح المجاهد المدافع عن دين الاسلام، وسيتمكن من إزاحة أخيه من المنافسة، ويستقطب الرأي العام غير أنّ ذلك لم يؤت أكله، فما كاد يضرب حصاره حتى استنجد الإمبراطور البيزنطي بمحمد فأتى على وجه السرعة، وكيف يفوت هذه الفرصة وقد أمنت له حليف خارجي (إمبراطور بيزنطة وأمير الصرب)، وللتغلب على موسى فقد بثوا الدسائس في جيشه، حتى تخلى عنه أغلب قادته وتركوه لمصيره، فقتل سنة 1413م[23] . ولم يكد يهنئ السلطان محمد بنعيم السلطة، حتى خرج عليه أخوه مصطفى بن بايزيد الذي اختفى بعد معركة أنقره، والتحق به عدد من الأتباع منهم أمير أزمير(قرة جنيد)، وتمكن من دخول بلاد اليونان غير أنّه هزم أمام القوات التي أرسلها أخوه وفر إلى سلانيك، وكانت لاتزال تتبع السيطرة البيزنطية منذ هزيمة العثمانيين في أنقره، فطلب السلطان تسليمه فأبى الإمبراطور، ولكن وعد بإبقائه تحت الإقامة الجبرية ما دام السلطان على قيد الحياة، فوافق السلطان على ذلك، وخصص له راتباً شهرياً[24]، ولأول مرة في التاريخ يتحول الصراع على العرش في الدولة العثمانية إلى ورقة رابحة بيد قوى خارجية، تستغلها لتحقيق مصالحها وفرض شروطها الخاصة، فلمّا تولى السلطان مراد الثاني(1421–1451م) العرش بعد وفاة والده، طلب منه الإمبراطور البيزنطي أن يتعهد بعدم محاربته، وأن يسلمه اثنين من أخوته تأميناً على ذلك، وهدده بإطلاق سراح عمه مصطفى، ولما لم يجبه السلطان إلى طلبه، أخرج الأمير مصطفى من منفاه، وقدم له عشر سفن

---

[17] اسمها بالرومية (أدريانا بوليس) نسبة للإمبراطور أدريان الرومي الذي أجرى فيها تحسينات كبيرة مما أوجب إطلاق اسمه عليها. وقد توفي هذا الإمبراطور 138م. ينظر: العسلي، بسام، مرجع سابق، ص 54.

[18] حليم بك، ابراهيم، *التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية* ، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1988م، ص50.

[19] تقع في شرق الأناضول إلى الشمال وإلى الجنوب الشرقي من أماسية. ينظر: المحامي، محمد فريد بك، مرجع سابق، ص 269.

[20] مدينة تقع في شمال شرق آسيا الصغرى جنوب صامسون الكائنة في شمال تركيا على البحر الأسود. ينظر: العسلي، بسام، مرجع سابق، ص47.

[21] شاكر، محمود، *التاريخ الإسلامي*، ط4، المكتب الإسلامي، 2000م، ج8، ص75.

[22] الساعدي، بشرى، *شريعة قتل الأخوة وأثرها في نظام حكم آل عثمان(1520–1617)م*، الجامعة المستنصرية، ع2، 2011م، ص26.

[23] المحامي، محمد فريد بك، مرجع سابق، ص 148.

[24] شاكر، محمود، مرجع سابق، ج8، ص78.

حربية، فحاصر مدينة غاليبولي، واتجه إلى أدرنة فتصدى له الصدر الأعظم [25] بايزيد باشا [26]، إلا أنّ مصطفى ألقى بعسكر العثمانيين خطبة بيّن لهم أحقيته في الحكم، فأطاعه الجنود وقتلوا الصدر الأعظم، واستمر في تقدمه لمقابلة ابن أخيه الذي كان متحصناً وراء نهر صغير [27] يدعى أولوباد [28]، غير أنّ مرض الأمير مصطفى وإصابته برعاف شديد، أوقفه عن متابعة أعماله الحربية لمدة ثلاثة أيّام، فتخلى عنه أكثر جنوده وانضموا إلى معسكر أخيه، فلمّا رأى ذلك وأيقن أنّه لا مجال للمقاومة انسحب إلى غاليبولي، ثمّ فرّ منها إلى الأفلاق فخانه بعض أتباعه وقتلوه [29]. من خلال ما تقدم نستنتج أنّ عدم وجود قواعد تسهّل عملية انتقال الحكم أدخل العثمانيين في حروب أهلية انعكست سلباً على التكوين الداخلي لهم، حيث نجد أنّ هناك إفراط في ممارسة سياسة العنف والقمع، لمجرد الظفر بالكرسي المقدس.

ب – التطورات التي طرأت على انتقال السلطة ووراثة العرش العثماني.

إنّ انتقال العثمانيين من دور الإمارة(1231–1453م)، وتحولهم إلى دولة مترامية الأطراف، تمتلك أجهزة إدارية وعسكرية متكاملة، أدخلها طوراً جديداً من العمل السياسي البيروقراطي، بحيث لم يعد السلاطين بمرور الوقت، يباشرون جميع الأعمال بأنفسهم كما في الفترات السابقة، بل أسندوا معظم أعمالهم إلى شخصيات إدارية، ومؤسسات شعرت بأهمية وجودها في صراع السلطة، ووجهت قواها في خدمة طرف معين، يحقق رغباتها ويدعم مصالحها، ولم تكن هذه الخدمات تقدم بالمجان، بل حصلوا من خلالها على امتيازات كثيرة، وتمكنوا في كثير من الأحيان بفضل النفوذ الذي حصلوا عليه، من حجب السلاطين عن شؤون الحكم، ما أدخل الدولة في فوضى، مكنت الكثير من أصحاب الغايات وأرباب المصالح، من أن يشقوا طريقهم إلى مراكز القرار، حتى غدو الحاكمين الفعليين.

1– دور الإنكشارية في تولية السلاطين وعزلهم.

وجدت الإنكشارية في صراع العثمانيين على العرش، فرصة مناسبة للحصول على مكاسب معينة، بتأييدهم لأمير يلبي رغباتهم ويحقق طموحاتهم، بصفتهم يشكلون قوة رئيسية في الدولة، وعلى صلة ومقربة دائمة بالسلطان، غير أنّ هذا التأييد كان له نتائج سلبية انعكست على الدولة والمجتمع بشكل عام، وهذا ما سنتطرق إليه في حديثنا عن دور الإنكشارية في صراع السلطة.

فما أن توفي السلطان محمد الفاتح(1453–1480م)، حتى ظهرت الإنكشارية كقوة رئيسية على الساحة السياسية العثمانية، فاستغلوا الصراع الحاصل بين الأمير بايزيد وأخية الأمير جم على العرش، فوقفوا إلى جانب الأمير

---

[25] الشخص الذي حاز منصب رئيس الوزراء في الدولة العثمانية. وكان وكيلاً مطلقاً للسلطان، وللتفريق بينه وبين غيره من الوزراء، أطلق عليه الوزير الأعظم، كما لقب بالصدر الأعلى وصاحب الدولة، غير أنّ لقب الصدر الأعظم انتشر أكثر من غيره، واستمر استخدامه إلى اضمحلال الدولة العثمانية. وكانت لديه صلاحيات كافة الأمور في الدولة، وكان لديه ختم السلطان، وكان رئيساً للديوان الهمايوني، وكافة الأوامر التي تصدر لنصب أو عزل أو قتل كانت تصدر منه. إلا أنّه كان يستأذن السلطان في موضوع يتعلق بأحد الوزراء أو القاضي عسكر أو شيخ الإسلام، وكان يطلق على الدائرة التي يعمل فيها الصدر الأعظم باب الباشا والباب الآصفي. ينظر: صابان، سهيل، *المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية* ، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م، ص144.

[26] المحامي، محمد فريد بك، مرجع سابق، ص153.

[27] قازان، نزار، *سلاطين بني عثمان بين قتال الأخوة وفتنة الإنكشارية* ، ط1، دار الفكر، بيروت، 1992م، ص33.

[28] أوزتونا، يلماز، مرجع سابق، ج1، ص120.

[29] آصاف، يوسف بك، مرجع سابق، ص47.

بايزيد، لمعرفتهم بمعارضته للسياسة العسكرية التي اتبعها والده [30] والتي كرهها الإنكشارية، نتيجة لإرهاقهم بالحروب المستمرة على مختلف الجبهات[31].

ولعلمهم بتبني الأمير جم لخط والده، عمدوا على إبعاده عن العرش بالتخلص من جميع القادة الموالين له، فقتلوا الصدر الأعظم قرماني محمد باشا، وهيؤوا الأجواء في استانبول بتنصيب ابن الأمير بايزيد (قورقود) نائباً للحكم حتى وصول والده من مقر حكمه في أماسية [32]. وكاعتراف مبدئي بفضلهم في إيصاله إلى السلطة، فرق عليهم الأموال (حلوان الجلوس)، والتي أصبحت سنة وجب على كل سلطان جديد دفعها حتى أبطلها عبد الحميد الأول سنة 1774م[33].

وعلى الرغم من موت الأمير جم خارج حدود الدولة العثمانية بعد فترة من الزمن، وخلو العرش للسلطان بايزيد(1480–1512م)، إلا أنّ ظروف توليه الحكم بمساعدة الجيش أضعف نفوذه بدرجة كبيرة، وهذا سيظهر أثناء تنافس أولاده الثلاثة (أحمد، سليم، قورقود) على العرش في حياته، فهو لم يستطع أن يضع حداً له، بل على العكس ازدادت الأمور سوء، ولاسيما أنّ انقسام الإمبراطورية العثمانية ودخولها في خضم حرب أهلية، رافقه ظهور الصفويين وصعودهم على السطح، كدولة إسلامية عالمية لها دعوة دينية ومصالح اقتصادية في الأناضول، فاستفادت من الانقسام الحاصل[34]. إذ تمكن أتباعها من السيطرة على مدينتي إنطاليا وكوتاهية حتى وصلوا إلى مشارف بورصة، وكاد الأمر يزداد خطورة لولا أن تمكن الصدر الأعظم أحمد باشا الخادم من القضاء عليهم[35].

ولمّا رأى الوزراء والقادة استفحال الخطر على وجود الدولة، لم يروا بداً من إزاحة السلطان لتولي أحد أبنائه مكانه، فأبدى الجيش العثماني بقيادة الإنكشاريين رغبتهم في تولية الأمير سليم، لما يعلموا عنه من شجاعة، حيث وجدوا فيه الأمل المرتجى في بعث النشاط الحربي للدولة الذي توقف في عهد والده، ودفع حركة التوسعات للأمام، ونيل الغنائم.

ويبين خطاب السلطان سليم فيهم ذلك فقد قال:(عندما أصبح سلطانا، لن أمكث في القصور، بل سأخرج إلى فتح الممالك، وستتعبون في عهدي أكثر مما ترتاحون، فإن كان مثل هذا التعب يناسبكم، فاقبلوني سلطاناً. أما إذا أردتم اللهو والراحة، فإنّ السلطان أحمد يقف هناك)[36].

وبما أنّ الإنكشارية كانت تعد نفسها صاحبة الفضل في إيصال السلطان سليم(1512–1520م) إلى العرش، فقد حاولوا منذ البداية إخضاعه لنفوذهم، فهو ما كاد يعود من مراسم توديع والده الذي غادر استانبول باتجاه مدينة ديمتوقة[37] – توفي في الطريق بعد أن دس له السم بأمر السلطان سليم [38]– حتى رفعت الإنكشارية وسائر طوائف

---

[30] طقوش، محمد سهيل، مرجع سابق، ص 135.

[31] اينالجيك، خليل، *تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار* ، ط1، دار المدار الاسلامي، بيروت، 2002، ص49.

[32] طقوش، محمد سهيل، مرجع سابق، ص 135.

[33] المحامي، محمد فريد بك، مرجع سابق، ص 179.

[34] هريدي، محمد عبد اللطيف، *الحروب العثمانية الفارسية وأثرها في انحدار المد الإسلامي عن أوربا* ، ط1، دار الصحوة، 1998م، ص48.

[35] طقوش، محمد سهيل، مرجع سابق، ص 142.

[36] الساعدي، بشرى، مرجع سابق، ص 37.

[37] مدينة تقع إلى الجنوب من أدرنة في اليونان على الحدود التركية. ينظر: بنت جعفر بن صالح المغازي، أماني، *دور الانكشارية في إضعاف الدولة العثمانية* ، ط1، دار القاهرة، مصر، 2007 ص196.

الجيش سيوفهم ورماحهم، وشبكوها ببعض وقالوا (فليعبر السلطان من تحت سيوفنا ورماحنا حتى يكون بين أيدينا) [39]، إلا أنّ السلطان غافلهم ودخل من طريق أخر، وعلى الرغم من ذلك فهو اضطر لدفع خمسين قطعة ذهبية لكل جندي، لوقوفهم إلى جانبه تفادياً لوقوع فتنة[40]. وأثناء الحرب العثمانية الفارسية في عام 1514م سيتجلى نفوذهم بشكل واضح، إذ يجبروه على إيقاف الحرب والعودة إلى استانبول[41].

ولو أردنا استبيان الأسباب التي دفعت الإنكشارية للتورط في العملية السياسية التي رافقت اعتلاء السلاطين للعرش العثماني، لوجدناها تنحصر في سببين رئيسيين الأول منهما، حب المال والثروة، والثاني المحافظة على كيانهم والاحتفاظ بنفوذهم، الذي كسبوه جراء صراع العثمانيين على السلطة خلال فترات زمنية متباعدة. فلما توفي السلطان أحمد الأول(1603- 1617م) أبعدت الإنكشارية ابنه عثمان عن الحكم، وولت مكانه عمه المخبول مصطفى، وقد حصلوا جراء ذلك على مليوني قطعة نقدية ذهبية كحلوان جلوس، ولتأكدهم أن السلطان الجديد غير قادر على الحكم فقد أيقنوا أنّ أمر إبعاده عن العرش ليس سوى مسألة وقت [42]، وهو ما حدث بالفعل حيث تمّ عزلة من قبل أصحاب النفوذ في القصر السلطاني بموافقة الانكشارية وولي السلطان عثمان(1618-1622م) مكانه، وكانت النتيجة حصولهم على ستة ملايين قطعة ذهبية كحلوان جلوس من السلطان[43]. ونظراً لأن الحاكم الجديد ما زال في بداية شبابه، حيث لم يكن يتجاوز من العمر الرابعة عشر [44]، لم يكن يملك خبرة كافية للتعامل مع أمور الحكم، وحاول منذ البداية السيطرة على الإنكشارية، بإشغالهم بالعمليات الحربية، فقد شن حملة عسكرية سنة 1620م على المملكة البولونية، لتدخلها في شؤون إمارة البغدان(رومانيا) الواقعة تحت النفوذ العثماني. إلا أنّ تثاقل الإنكشارية ورفضهم القتال، سبب إخفاق الحملة، واضطر السلطان لعقد صلح بعد إصابته بخيبة أمل كبيرة، ولشعورة بأنه لا فائدة ترجى منهم بدأ يعد العدة للتخلص منهم، وذلك بإعداد جيش في الولايات الآسيوية يكون ساعده الأيمن في ذلك، غير أنّ انكشاف مخططه فجر عصيان عسكري ضده، وعلى الرغم من محاولة السلطان احتواء الوضع بإغرائهم بالمال، حيث أمر أغا الإنكشارية أن يعطي كل فرد منهم خمسين قطعة ذهبية، وخمسة أذرع جوخ، إلا أنّ الانكشارية رفضوا الانصياع للأوامر، وألقوا القبض على السلطان عثمان وقتلوه، واجلسوا عمه مصطفى(1622-1623م) على العرش مرة أخرى[45].

ولما أراد السلطان إبراهيم(1640-1648)م أن يضع حداً لتدخلهم في شؤون الحكم، وكم أفواههم عن انتقاده، انتفضوا عليه وأقاموا ابنه محمد الرابع مكانه، الذي لم يكن يبلغ من العمر سوى سبع سنوات [46] . ولم يقتصر أذى الإنكشارية على السلاطين وحدهم بل أنّ غياب رأس الهرم، وتحجبه لصالح قوة لا تؤمن إلا باستخدام العنف سبيلاً في تحقيق مبتغاها، أوقع الإمبراطورية في حالة من التخبط الإداري والاقتصادي والعسكري أيضاً، فمن الناحية الإدارية

---

[38] بروكلمان، كارل، *تاريخ الشعوب الإسلامية*، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، 1968م، ص446.

[39] ابن يوسف القرماني، أحمد، *أخبار الدول وأثار الأول في التاريخ*، ثلاثة مجلدات، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1992م، م3، ص41.

[40] طقوش، محمد سهيل، مرجع سابق، ص 252.

[41] بنت جعفر بن صالح المغازي، أماني، مرجع سابق، ص 249.

[42] المرجع نفسه، ص211.

[43] بيهم، محمد جميل، *فلسفة التاريخ العثماني أسباب زوال الامبراطورية العثمانية وزوالها* ، 1954م، ص 26.

[44] آصاف، يوسف بك، مرجع سابق، ص 76.

[45] ابن أبي السرور البكري الصديقي. *المنح الرحمانية* . د.م، د.ت، ص78.

[46] المحامي، محمد فريد بك، مرجع سابق، ص 288.

غدت الإنكشارية هيئة حاكمة تسير شؤون الدولة، تولي وتعزل الوزراء والقادة على هواها وبما يوافق مصالحها [47]. ومن الناحية الاقتصادية وضعوا معظم مقدرات الدولة المالية بين أيديهم، ليس هذا فحسب بل مست أعمالهم القذرة أغلبية فئات المجتمع، حيث فرضوا ضرائب مرتفعة على الأهالي بغير وجه حق[48]، وعسكرياً نجد أنّ مهمة الانكشارية المتمثلة في الدفاع عن أراضي الإمبراطورية، تتغير ويصبح لها اتجاهات أخرى، إذ يعمدون إلى إثارة الفوضى في البلاد عند كل فرصة سانحة، ولا سيما أنّ أعمالهم القذرة لا تجد مرتعاً خصباً إلا في مثل تلك الحالات[49].

ولمّا حاول بعض السلاطين إصلاح الوضع، وإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح، جوبهوا بمعارضة لم يقووا معها على الاستمرار في الحكم، والأمثلة التاريخية كثيرة في الدولة العثمانية ففي عهد السلطان مصطفى الثاني(1695–1703م) حاول الصدر الأعظم رامي محمد باشا إصلاح أمور الحكم، بمعاقبة المرتشين، وإبطال المفاسد، ومنع المظالم، فهاجت عليه الإنكشارية لأنها المتضرر الأكبر من هذه السياسة، وطالبت السلطان بعزله، ولما رفض، عزلوا السلطان نفسه، وولوا مكانه أخيه أحمد الثالث(1703–1730م)[50].

لم يكن مصير هذا السلطان أفضل حالاً من أخيه، فالإنكشارية لم يعجبوا بسياسته القائمة على الهدوء والاستقرار ضمن أراضي الإمبراطورية، والابتعاد عن الأعمال الحربية التي لا فائدة منها [51] لذلك عزلوه، ونصبوا ابن أخيه السلطان محمود(1730–1754م) مكانه، بحجة أنّ عقده للصلح مع الإيرانيين سيحول بينهم وبين غنائم الحرب[52].

ولما حاول السلطان سليم الثالث(1789–1806)م، إدخال إصلاحات على نظام الجيش ولا سيما الإنكشارية، لمعرفته بأنهم السبب الأساسي لكل شر يحصل في البلاد عزلوه، ونصبوا مكانه مصطفى الرابع ابن عبد الحميد الأول(1806–1807)م[53].

ومما تقدم نستنتج أنّ الصراع على العرش بين الأمراء جعلت الإنكشارية تشعر بقيمتها، كقوة أساسية رئيسة في سباق السلطة، حتى غدا إرضائهم وشراء محبتهم غاية كل سلطان مستقبلي للظفر بالعرش، وهذا ما حاولوا استغلاله بالحصول على صلاحيات وامتيازات رفعت من شأنهم، وحولتهم مع مرور الوقت إلى حكام فعليين، يديرون شؤون الحكم كما شاءوا، بدون دراية أو بصيرة، إلا بما يخدم مصالحهم ويرضي رغباتهم على حساب الأهالي والدولة على حد سواء، فكانوا سبباً أساسياً في ضعف الدولة وانهيارها.

2– نساء السراي وصراع السلطة.

أثارت رغبة الحكم وحلاوة العرش الطمع بين الأوساط المقربة من الأمراء، إذ أصبح كل طرف يمني النفس بوصول مرشحه إلى الحكم، نظرا للفوائد المتعددة التي سيحصلون عليها، ولأنّ الوصول إلى العرش لم يكن أمراً بسيطاً،

---

[47] حليم بك، إبراهيم، مرجع سابق، ص 141.

[48] مانتران، روبير، مرجع سابق، ج1، ص

[49] حليم بك، إبراهيم، مرجع سابق، ص 142.

[50] المحامي، محمد فريد بك، مرجع سابق، ص 311.

[51] العسلي، بسام، مرجع سابق، ص 209.

[52] الشناوي، عبد العزيز محمد، *الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها* ، جزئين، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1980م، ج 1 ص518.

[53] قازان، نزار، مرجع سابق، ص 67.

بل احتاج إلى تخطيط عالي ودقة في مراقبة الأمور، فقد عمدت تلك الأطراف إلى إحاكة المؤامرات وتصفية المنافسين، وما سهل عليهم مهمتهم فوضى الحكم، المتمثلة بخوف السلاطين من اقصائهم على يد أقاربهم.

وقد ظهرت أول إشارات لهذا النوع من الخطط في عهد السلطان سليمان الأول(1520–1566)م، فهو على الرغم من حنكته السياسية وذكائه، وقع تحت تأثير زوجته روكسلان أو خرم [54]، التي كانت ترغب بتولية أحد أبنائها (سليم، بايزيد، جهانكير) عرش السلطة، ولم يكن ليتم لها هذا الأمر دون التخلص من أكبر أبناء سليمان أي الأمير مصطفى من زوجته الأخرى ماهي دوران، الذي كان يحظى بشعبية كبيرة لدى الجيش، وشريحة العلماء، والأهم من ذلك كله حب والده[55]. ولأن إزاحته بشكل مباشر شبه مستحيلة عمدت إلى تخليصه من عناصر قوته خفية، فأبعدت أمه عن القصر السلطاني بأمر من السلطان لمشاجرة وقعت بينهما [56] ، ثمّ دفعت السلطان إلى قتل زوج أخته الصدر الأعظم ابراهيم باشا المؤيد للأمير[57]، بحجة ازدياد نفوذه وسعيه للاستقلال بالسلطة[58]، ونجحت في إيصال أحد أتباعها المدعو رستم باشا إلى منصب الصدارة، وهو أحد أجهل الوزراء في الدولة العثمانية، ينسب إليه إدخال الرشوة ضمن أجهزة الدولة[59]، وتخريبه لنظام الإقطاع العسكري، بوضع يده على عدد كبير من التيمارات[60] بطرق غير مشروعه[61].

ولما شعرت أنّ الجو مهيأ لاكتمال المؤامرة، استغلت العلاقات المتوترة بين الإيرانيين والعثمانيين، فأوعزت إلى الصدر الأعظم بإيصال أخبار إلى السلطان، مفادها اتصال الأمير بالشاه الإيراني، واتفاقهما سراً على عزله، ولما أعرض السلطان عن ذلك[62] ألقت بورقتها الأخيرة، وقدمت له رسائل مزورة تبين أنّ ابنه الكبير سيعصاه، وعلى إثر ذلك خرج السلطان بحملة إلى إيران كان الهدف منها تأديب الشاه، والقضاء على الخائن في رأيه، فأمر بقتل الأمير في الطريق[63].

---

[54] المرجع نفسه، ص51.

[55] آق كوندز، أحمد؛ أوزتورك، سعيد، *303 سؤال وجواب توضح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية* ، وقف البحوث العثمانية، استانبول، 2008، ص247.

[56] الثقفي، محمد أحمد، *زواج السلاطين العثمانيين من الأجنبيات وأثره في إضعاف الدولة* ، جامعة إم القرى، السعودية، 2010م، ص155.

[57] أوزتونا، يلماز، مرجع سابق، ج1، ص349.

[58] المحامي، محمد فريد بك، مرجع سابق، ص230.

[59] أوزتونا، يلماز، مرجع سابق، ج1، ص352.

[60] كل أرض تمنح لشخص أو أكثر مشتركاً بشروط خاصة مقابل وظيفة معينة، وتقل وارداتها السنوية عن عشرين ألف أقجة. وقد انقسمت الأراضي الإقطاعية في الدولة العثمانية إلى ثلاثة: 1- تيمار، وهي التي تقل وارداتها عن عشرين ألف أقجة. 2- زعامت، وهي تلك التي تقل وارداتها عن مائة ألف أقجة. 3- خاص، وهي تلك التي تتجاوز وارداتها عن المائة ألف أقجة. جرى إلغاء نظام التيمار رسمياً في عام 1831م وإن يكن قد تلاشى في الواقع قبل ذلك. ينظر: صابان، سهيل، مرجع سابق، ص 7.

[61] المضيان، ماجد بن صالح، *أثر أهل الذمة الفكري في الدولة العثمانية في الفترة من(926-1343هـ/1530-1943م)*، مكة المكرمة، ص52.

[62] آق كوندز، أحمد؛ أوزتورك، سعيد، مرجع سابق، ص 248.

[63] أوزتونا، يلماز، مرجع سابق، ج1، ص350.

وبهذه الطريقة تمكنت روكسلانه من تمهيد طريق العرش للأمير سليم، الذي سيتولى الحكم لا بفضل شجاعته وحنكته بل بمكر والدته ودهائها، ولا سيما أنه لا يملك من مقومات الحكم سوى الاسم فقط، حيث لقب بالسكير لكثرة ولعه بالخمر والنساء[64].

ولم تقتصر تبعات هذه الحادثة على اعتلاء العرش من شخص غير كفؤ فحسب، بل فتحت باباً لسيطرة النساء على إدارة الدولة لفترة زمنية طويلة، أوقعتها في مشاكل داخلية وخارجية في ظل غياب السلاطين الحقيقين عن الحكم، فلما تولى السلطان مراد الثالث(1574–1595م) العرش خلفاً لأبيه سليم الثاني(1566–1574م) تركز الحكم بين يدي والدته نوربانو، وزوجته صفية سلطان، اللتان أرهقتا الإمبراطورية بنزاعهما على السلطة، ليس هذا فحسب بل فضلتا مصلحتهما الشخصية على خير الدولة، فالسلطانة الوالدة نوربانو مثلاً عينت إبراهيم باشا على ولاية ديار بكر [65]، مع أنه لا يملك المؤهلات التي تخوله شغل هذا المنصب، بل لكونه أخ لإحدى الجواري المحببة إلى قلب السلطان والتي تدعى(جان فدا)[66]، كذلك فإنّ زوجته بافو أو صفية ذات الأصول البندقية مدت يد العون لبلدها الأم في أكثر من مناسبة على الرغم من الصراع الحاصل بين الطرفين في ذلك الوقت[67].

وسيظهر تدخل النساء في وراثة العرش مرة أخرى عقب وفاة السلطان أحمد الأول(1603–1617م) أيضاً، إذ تنازعت ثلاثة أطراف على الحكم وهم: الأمير عثمان أكبر أبناء السلطان أحمد الأول، ووالدة الأمير مصطفى المخبول أخ السلطان أحمد، وكوسم مهابكير زوجة السلطان أحمد الوصية على أولادها القصر.

ونظراً لكون تولي الحكم من قبل عثمان سيبعد جميع الأطراف الأخرى عن الحكم، فقد شكلت جبهة موحدة ضده من قبل والدة السلطان مصطفى وكوسم مهابكير اللتان تعاونتا على إيصال الأمير مصطفى إلى العرش، حتى أن السلطانة كوسم أنفقت كل ثروتها في سبيل ذلك[68]، غير أنّ جنون السلطان وعدم أهليته، أسقطته عن العرش بعد ثلاثة أشهر فقط، لصالح تولي الأمير عثمان[69].

وهذا ما لم يكن ليرضي والدة مصطفى وحليفتها كوسم، فاستغلوا الوضع المتأزم ضد السلطان لمحاولته القيام بإصلاحات مست النظام الحكومي ولاسيما الجيش، وعمدتا على إزكاء نار الفتنة بإغداق الأموال على الإنكشارية ما زاد في شجاعتهم، فعزلوا السلطان عثمان وولوا مكانه الأمير مصطفى مرة أخرى، ولكون هذا السلطان مجنون ومصيره الخلع فقد خشيت والدته من عودة عثمان إلى الحكم فأعطت الأوامر بقتله[70].

وعلى الرغم من نجاح والدة السلطان مصطفى من إزاحة السلطان عثمان(1618–1622م) من طريقها إلا أنها نسيت الطرف الأخر المتمثل بالسلطانة كوسم مهابكير، التي استغلت الأوضاع المتأزمة داخل الإمبراطورية، ولاسيما أنّ الجميع أصبح يبحث عن كبش فداء يحمل دم السلطان المقتول [71] فألقيت التبعات على الديوان الهمايوني الواقع تحت

---

[64] مصطفى، أحمد عبد الرحيم، *في أصول التاريخ العثماني*، ط3، دار الشروق، القاهرة، 2003، ص143.

[65] إحدى الولايات التركية. تقع إلى الشمال من الحدود السورية وفي القديم كانت تطلق على منطقة واسعة مركزها ديار بكر. ينظر: المحامي، محمد فريد بك، مرجع سابق، ص 189.

[66] آق كوندز، أحمد؛ أوزتورك، سعيد، مرجع سابق، ص 267.

[67] بيهم، محمد جميل، مرجع سابق، ص 14.

[68] أوزتونا، يلماز، مرجع سابق، ج1، ص458.

[69] مانتران، روبير، مرجع سابق، ج1، ص351.

[70] أوزتونا، يلماز، مرجع سابق، ج1، ص462–463.

[71] حليم بك، ابراهيم، مرجع سابق، ص124.

تأثير نائبة السلطنة(السلطانة الوالدة)، فاستثمرت كوسم مهابكير موجة المعارضة الحاصلة، بتوزيعها الأموال على مختلف الأطراف بما في ذلك القادة والعلماء [72]، ونجحت في خلع السلطان مصطفى (1621–1623م) وتولية ابنها مراد العرش(1623–1640م)، وهو لم يكن قد تجاوز الثانية عشرة من عمره، ونظراً لكون السلطان صغير فقد تولت والدته إدارة شؤون الحكم لمدة عشر سنوات، دخلت الدولة خلالها في حالة من التخبط الإداري والعسكري، وما يؤكد ذلك كثرة التعيينات في المناصب القيادية، فقد عزل ثمانية صدور عظام انتهت حياة ثلاثة منهم بالقتل [73]. كذلك تمتعت كثير من المناطق في الإمبراطورية بنوع من الاستقلال الذاتي، كالأناضول، ولبنان، ومصر، وعانت استانبول نفسها من المجاعة والتي بلغت حداً لا يوصف[74].

وفي عهد السلطان إبراهيم(1640–1648)م اضلعت والدته كوسم مهابكير بالدور نفسه أيضاً، إذ أغرقت ابنها بكثير من الجواري لتتفرد بالحكم، رغم أن الأحداث السابقة برهنت جهلها، وكان من المفروض بها أن تفسح المجال لغيرها من المستشارين المجربين لإعانة السلطان، إلا أنّها ازدادت طغياناً واستمرت في إعطاء أوامرها الخاطئة، فعلى سبيل المثال تخلصت من الوزير قرة مصطفى باشا [75] أفضل القادة العثمانيين في ذلك العصر [76] والذي ينسب له الكثير من الخدمات كإصلاح العملة وفرض الأمن وغير ذلك لا لشيء سوى لأنها لا تحبه[77].

ولما توفي السلطان إبراهيم وتولى الحكم ابنه محمد الرابع(1648–1687)م، اصطدمت طموحاتها السياسية بوالدة السلطان خديجة طرخان، وكأن التاريخ يعيد نفسه فاندلعت حرب بين الطرفين ضمن القصر السلطاني، امتدت إلى مختلف أجهزة الدولة، التي انقسمت بين مؤيد ومعارض لهذا الطرف أو ذاك. ورغم خبرة السلطانة كوسم بالحكم، وطول باعها في الأمور السياسية، غير أن تجرأها على محاولة قتل نائبة السلطنة أو السلطانة الوالدة، أفقدها حياتها على يد الخصيان السود، لتتفرد السلطانة الوالدة في شؤون الحكم، غير أنّ قلة خبرتها أوقع السلطنة في مزيد من الفوضى لتتكشف مرة أخرى عدم أهلية حكم النساء في نظام آل عثمان[78].

وبانتهاء نيابة خديجة طورخان سنة 1656م لصالح بروز قيادة مركزية بيد الصدر العظم محمد باشا كوبريلي[79]، فإنّ سلطنة النساء وتدخلهن في شؤون الحكم سوف تخف تدريجياً، إلا أنّها ساهمت خلال قرن من الزمن،

---

[72] أوزتونا، يلماز، مرجع سابق، ج1،ص467.

[73] مانتران، روبير، مرجع سابق، ج1، ص353.

[74] نورس، علاء موسى كاظم، *مسئولية الانكشارية في تدهور الدولة العثمانية* ، جامعة بغداد، ص120.

[75] تدرج بالمناصب العسكرية حتى وصل إلى رتبة (قبطان دريا)، قبل استلامه لمنصب الصدارة العظمى خلفاً لطيار محمد باشا الذي قتل أمام أسوار بغداد عام 1638م، وهو من وقع معاهدة (قصر شيرين) 1639م مع الجانب الإيراني، واستمر في شغل منصبة حتى إعدامه على يد السلطان إبراهيم سنة 1644م، ولقب بكمانكش منذ شبابه لكونه من أشهر رماة السهام في عصره. ينظر: أوزتونا، يلماز، مرجع سابق، ج1، 474–490.

[76] الشناوي، عبد العزيز محمد، مرجع سابق، ج 1، ص632.

[77] حليم بك، إبراهيم، مرجع سابق، ص136.

[78] الشناوي، عبد العزيز محمد، مرجع سابق، ج 1، ص634.

[79] ولد لأسرة ألبانية من أصل مسيحي، استقرت قرب ميرزيفون، في مدينة كوبرو– التي اتخذ اسمه منها، والتي تسمى الأن وزير كوبرو– وجند في الدفشرمة وتنقل عبر مختلف خدمات القصر. وقد ارتبط بخسرو بوسناك باشا– الذي سوف يصبح فيما بعد أغا الانكشارية ثمّ صدراً أعظم– وشغل مناصب مختلفة في الولايات ثمّ في إستانبول، وأصبح والياً على طرابزون، وتولى وظائف مختلفة في الجيش والإدارة، وأصبح في نهاية الأمر والياً على طرابلس، وبعد تزكيته عند والدة السلطان، جرى تعيينه صدر أعظم عام 1656م، حيث قبل المنصب مقابل التمتع بسلطات كاملة. ينظر: مانتران، روبير، مرجع سابق، ج 1، ص365–366.

في فساد الإدارة وإضعاف الإمبراطورية، بقرارات غير سليمة، وغير صحيحة مبنية على مصالح شخصية وأطماع دنيئة، أدت في النهاية إلى تحطم الإمبراطورية من الداخل قبل تحطمها من الخارج.

3- ظهور العلماء وازدياد نفوذهم.

اعتمد السلاطين العثمانيين وبشكل كبير في تدعيم موقفهم السياسي على الشريعة الاسلامية، فجميع معاركهم التي خاضوها والتوسعات التي قاموا بها، والتي عدت أساس قيام دولتهم، كانت ذات أساس ديني، ومنذ البداية كان لهم مساعدين في جميع الاختصاصات، وتطورت هذه الاختصاصات بمرور الوقت، حتى أخذت شكل هيئات لها قوانين تنظمها، وصلاحيات محدده لا يحق لهم تجاوزها، غير أنّ تراجع دور السلاطين وغيابهم عن شؤون الحكم، أدى إلى قيام زمر داخل المؤسسة الحاكمة، تتصادم وتتصارع على النفوذ بغية تحقيق السلطة والثراء الفاحش. ولم يكن العلماء سوى جزء أساسي ورئيسي من هذه الزمر، وقد فرض عليهم موقعهم الهام الانخراط في هذه الصراعات، التي شغل العرش المحور الأساسي والرئيسي فيها، فلمّا أراد السلطان سليمان القانون الذي وقع تحت تأثير زوجته خرم والصدر الأعظم رستم باشا، التخلص من ولي العهد الأمير مصطفى، احتاج إلى مسوغ شرعي يبرر به عمله، وخاصة أنّه لا يوجد دلائل أو قرائن تشير إلى خيانة الأمير، فعرض على شيخ الاسلام أبو السعود أفندي [80] المسألة بعد أن غير معالمها الشكلية بقوله:(إنّه كان في إستانبول تاجر ثري ذو مركز اجتماعي مرموق، وتطلبت تجارته أن يغيب عن العاصمة بعض الوقت، وعهد إلى عبد له كثير ما أحسن إليه، أن يشرف على أعماله، ويرعى في ذات الوقت زوجته وأولاده في أثناء غيابه، ورأى التاجر أن يبلغ زوجته وأولاده أنّه عهد إلى هذا العبد برعايتهم في أثناء غيابه، ولم يكد التاجر يغادر إستانبول حتى سعى العبد لاختلاس أموال سيده، وتدمير تجارته، وتآمر على حياة زوجته وأولاده، فما العقوبة التي يستحقها هذا العبد؟ فأجاب: يستحق الإعدام).

وإن كانت هذه القصة خيالية أم واقعية، فإنّ الفتوى التي صدرت سواء بضغط من زوجة السلطان أم لا، فقد كانت البداية في تدخل فئة العلماء التي يمثلها شيخ الاسلام في أمور السلطة، وأمام ضعف السلاطين، فهم سيتحولون إلى جزء أساسي ورئيسي في الصراعات الدائرة، وخاصة أنّهم يمثلون الوجه الشرعي للدولة، ما جعل هذا المنصب سيف ذو حدين، وخاصة في حال وصول أشخاص عديمي الأخلاق، لا يأبهون إلا لجيوبهم وجواريهم [81] مفضلين منفعتهم الخاصة على خير الحكومة والدولة، فاضلعوا بشكل كبير في إحاكة الفتن والدسائس، فنراهم يقفون إلى جانب العناصر المتمردة على السلطان عثمان الثاني، لا لشيء سوى لأنه حاول القيام بإصلاحات في النظام الحكومي، مست بشكل غير مباشر امتيازاتهم المادية وصلاحياتهم [82]، وأصدروا فتوى كانت الأساس الذي تمّ بناء عليه خلع السلطان

---

[80] محمد بن محيي الدين محمد بن مصطفى العماد، الشهير بأبي السعود أفندي، ولد سنة 1493م في قرية (إسكليب) إحدى قرى إستانبول. تدرج في المناصب العلمية حتى وصل إلى رتبة مدرس في مدرسة السلطان محمد الفاتح (1451-1480م) سنة 1525م، وفي عام 1629م سينتقل إلى إحدى مدارس الصحن الثماني، وفي عام 1535م سيشغل منصب قاضي بورصة ثمّ قاضي إستانبول، وفي عام 1537م سيشغل منصب قضاء العسكر في ولاية روم إيلي، وفي عام 1545 ستولى منصب الإفتاء حتى وفاته سنة 1574م. ينظر: عبد الحفيظ عدوان، عصام محمد علي، *شيخ الإسلام أبو السعود أفندي(898-982هـ/1493-1574م)*، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ع22، 2011،ص 261-270.

[81] المضيان، ماجد بن صالح، مرجع سابق، ص 53.

[82] مانتران، روبير، مرجع سابق، ج1، ص352.

عثمان الثاني جاء فيها (لا لزوم لحج البابديشاهات [83]، البقاء في مكانهم والعدل أولى لهم، حتى لا تكون هناك فتنة) [84] وبما أنّ الإنكشارية لم تكن تريد للبادشاه مغادرة إستانبول، وخاصة لما ورد إلى مسامعهم بأنّه سوف يجهز جيشاً جديداً للقضاء على قوات القابي قولو [85]، فقد حملوا هذه الفتوى إليه، وبما أنّ السلطان كان يعد نفسه الحاكم المطلق ولا معارض لحكمه، مزق الفتوى وألقاها في وجوههم وعزم على تنفيذ مخططه ما جعل الأمور تتطور إلى ثورة جامحه أسقطت عثمان وقضت عليه[86].

وكما ساهم العلماء بخلع السلطان مصطفى الأول بعد حكم دام ثلاثة أشهر [87]، نراهم يقومون بدور خطير في عزله للمرة الثانية، وهكذا يتلونون بتغير المواقف، ويتبعون اتجاه الريح في خدمة مصالحهم، فما أن علت الصيحات المطالبة بالقصاص من قتلة عثمان، حتى سارعوا إلى تأييد الموقف، فقام شيخ الاسلام يحيى أفندي [88] بجمع العلماء في جامع فاتح لاتخاذ قرار بعزل السلطان المخبول، وهو نفسه أفتى بوجوب مبايعته [89] وقام قاضي إستانبول حسن أفندي بالتعاون مع والدة السلطان مراد الرابع كوسم مهابكير، بالحصول على فتوى الخلع بعد توزيع الأموال على الجهات اللازمة، وهذا ما ستؤيده الإنكشارية مرة أخرى لحصولهم على إكراميات الجلوس[90].

ولما خلع السلطان إبراهيم الأول عن الحكم نرى أن شيخ الاسلام عبد الرحيم أفندي وبعض العلماء يقفون إلى جانب الثوار[91]، فمن الحقائق التاريخية في الدولة العثمانية أنّ أي عصيان عسكري لا يؤيده العلماء يخمده الخاقان [92]، ولم يحدث أن استطاع أي خاقان إخماد عصيان عسكري أيده العلماء [93] ولصغر سن السلطان الجديد محمد الرابع لم ترضا به فرقة السباه[94]، ما أثار مخاوف الصدر الأعظم صوفي محمد باشا وشيخ الاسلام وقادة الانكشارية من عودة السلطان إبراهيم إلى الحكم، فصمموا على التخلص منه. وعلى هذا الأساس أصدر شيخ الاسلام فتوى تجيز إعدامه

---

[83] تعني لغةً السيد المالك. وقد استخدم هذا اللفظ لقباً للسلاطين العثمانيين. ينظر: حلاق، حسان؛ صباغ، عباس، *المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية* ، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1999م، ص32.

[84] عبد العزيز يوسف، عماد، *تمردات الانكشارية في الدولة العثمانية 1481-1648*، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، الموصل، م 9، ع4، 2009م، ص305.

[85] لفظ مركب، قابي بمعنى الباب وقولي بمعنى عبد، أي عبيد الباب. ويطلق على مجموعة جنود الدولة العثمانية الذين يشكلون فرق المشاة والعاملين بأجر، وكانوا يسمون دركاه عالي قوللري، ولهم تقسيمات عديدة. ينظر: صابان، سهيل، مرجع سابق، ص 172.

[86] أوزتونا، يلماز، مرجع سابق، ج1، ص461.

[87] المحامي، محمد فريد بك، مرجع سابق، ص 276.

[88] ينتسب لإحدى عائلات أنقرة، والده شيخ الإسلام زكريا أفندي، شغل منصب شيخ الإسلام خلفاً لأسعد أفندي سنة 1622م، واستمر في منصبة حتى وفاته 1644م. ينظر: أوزتونا، يلماز، مرجع سابق، ج1، ص459-489.

[89] حليم، ابراهيم بك، مرجع سابق، ص123.

[90] أوزتونا، يلماز، مرجع سابق، ج1، ص466.

[91] الشناوي، عبد العزيز محمد، مرجع سابق، ج1، ص516.

[92] محرّفة عن " قاآن" أو " قاغان"، ولفظ خاقان استخدم بمعنى خان الخانات. والخاقان هو رئيس التتر وأميرهم وقد يختصر إلى خان أو قان. ينظر: حلاق، حسان؛ صباغ، عباس، مرجع سابق، ص 79.

[93] أوزتونا، يلماز، مرجع سابق، ج1، ص461.

[94] الفرقة الأولى من عساكر قابي قولو، وهم الخيالة، وسميت بفرقة العلم الأحمر. كان عددها ثلاثمائة وحدة، يتكون كل منها من عشرين إلى ثلاثين شخص، وكان من وظائفها مساعدة فرقة السلاحدار في إقامة العلم العثماني على طول الطريق أثناء الخروج للغزو، وحفر الخنادق. وكان مائة شخص منها يقوم أيام اجتماع الديوان الهمايوني بعرض عسكري ومراسم سلاح. ينظر: صابان، سهيل، مرجع سابق، ص 132.

بعد أن سأل: (ألا يحق شرعاً عزل وقتل السلطان الذي أعطى مراكز العلماء للذين لا يستحقونها وأخذوها بالرشوة؟ فكان الجواب نعم)[95].

وتعد هذه الفتوى سابقة في تاريخ الدولة العثمانية، فالأمير مصطفى لم يكن سلطاناً، والفتوى جاءت بناء على رغبة والده، كذلك فإنّ الأمير عثمان لم تصدر فتوى بقتله أو حتى خلعه، وهذا دليل على مدى القوة التي امتلكها الجهاز العلمي ومدى النفوذ السياسي الذي وصلوا إليه، والذي غدا ركناً أساسياً في اتخاذ إي قرار حكومي ، فالسلطان محمد الرابع لم يخلع عن الحكم إلا بعد موافقة العلماء[96]، وكنتيجة حتمية لتدخلهم في السلطة فإنهم غدوا مشاركين فيها، وعملوا في كثير من الأحيان على توجيهها وإدارتها، ففي عهد السلطان مصطفى الثاني، سبب تدخل شيخ الاسلام فيض الله أفندي في جميع أمور الدولة، استقالة الصدر الأعظم حسين باشا عموجة زادة [97] ، وهو من القادة المشهورين إذ ينسب إليه الكثير من الإصلاحات في الأمور الداخلية، والشؤون المالية، والنظام العسكري [98]، وأعطى الخاتم الهمايوني لأحد أجهل الوزراء وهو مصطفى باشا، وبما أنّ هذا الأخير كان قد تجرأ على مخالفة شيخ الإسلام فقد تم عزله، وولي مكانه رامي محمد باشا الذي كان عازماً إلى إصلاح النظام الحكومي، وهو يعلم أنّه لم يكن ليتم الأمر دون إبعاد شيخ الإسلام الذي استأثر بالسلطة، وولى المناصب العلمية لأقربائه ما أدى في النهاية إلى اندلاع ثورة قام بها الجيش والعلماء أسقطت مصطفى الثاني وولت مكانه أخيه أحمد الثالث(1703–1730)[99]. وخلال عهد السلطان سليم الثالث، نجحت الإنكشارية في أجبار السلطان على التراجع عن الإصلاحات العسكرية التي حاول تطبيقها، بعد الدعم الذي حصلوا عليه من جانب العلماء، حيث صرحوا أنّ النظام الحديث مخالف للشرع، وروجوا لهذه الفتوى بالقول إنّ النظام يهدف إلى إكراههم على ارتداء الملابس الغربية وفي ذلك مخالفة للقرآن الكريم [100]، ولو أنّ العلماء وقتئذ ساندوا السلطان لربما تغير التاريخ العثماني بالكامل، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل اضلعوا بدور كبير في تأليب النفوس على السلطان، ولا سيما شيخ الاسلام عطا الله أفندي بالتعاون مع الصدر الأعظم كوسة موسى باشا، وهذا ما أضعف موقف السلطان كثيراً وفي النهاية تم عزله[101].

وبناءً على ما ذكرناه سابقاً تحول العلماء بفضل الصلاحيات الممنوحة لهم، وتلك التي حصلوا عليها جراء ضعف السلاطين وغيابهم عن الحكم، إلى قوة رئيسة تمكنت بفضل موقعها الشرعي، والفتاوى التي صدرت عنها من أن تكون الكفة المرجحة في معظم التحولات السياسية التي شهدتها الدولة العثمانية.

3- المشكلات الخارجية التي رافقت تولي الحكم.

حاولت الدول المجاورة للعثمانيين استغلال الأزمات التي رافقت صراع السلطة، بالحصول على مكاسب اقتصادية وتنازلات سياسية وفرتها الظروف المتاحة في ذلك الوقت، وقد سلفت الإشارة إلى أنّ الإمبراطور البيزنطي كان قد اشترط على السلطان مراد الثاني عدم محاربته، وتسليمه اثنين من إخوته كضمان على ذلك، وإلا سوف يطلق عمه مصطفى، غير أنّ صمود مراد وتمكنه من هزيمة الأمير مصطفى، جعلت الأمور تصب في صالحه.

---

[95] عبد العزيز يوسف، عماد، مرجع سابق، ص307.

[96] الدبس، يوسف، *تاريخ سورية الديني والدنيوي*، سبعة أجزاء، دار نظير عبود، 1994م، ج7، ص181.

[97] أوزتونا، يلماز، مرجع سابق، ج1، ص588.

[98] الدبس، يوسف، مرجع سابق، ج7، ص197.

[99] أوزتونا، يلماز، مرجع سابق، ج1، ص589.

[100] قازان، نزار، مرجع سابق، ص66.

[101] آق كوندز، أحمد؛ أوزتورك، سعيد، مرجع سابق، ص 379.

ولمّا ندلع الصراع بين بايزيد وجم على السلطة اضطر ذلك الأخير إلى مغادرة البلاد، والتجأ إلى المماليك فاستقبله السلطان قايتباي وأكرم وفادته، وحينما عاد الأمير إلى آسيا الصغرى، لمتابعة منافسة أخيه على العرش، أمدّه السلطان المملوكي بما يحتاجه من الذخائر والأموال، وذلك لكون السيطرة على الأناضول كانت ضمن أطماع المماليك.

غير أنّ إخفاقه في الاستيلاء على قونية، وهزيمته أمام أخيه بالقرب من أنقره، دفعته للرحيل إلى رودس طالباً مساعدة فرسان القديس يوحنا [102] على دخول الروملي [103]، لمعاودة الثورة ضد أخيه من هناك [104]. وهذا ما استغله الفرسان للضغط على السلطان، فحصلوا على تعهد عثماني، بعدم التعرض للجزيرة مقابل احتفاظهم بالأمير جم ومراقبة تحركاته، وتضمن التعهد دفع خمسة وأربعين ألف ليرة ذهبية لفرسان القديس يوحنا كمصاريف لأخيه.

ولأن الدولة العثمانية كانت أعظم إمبراطوريات ذلك العصر، فقد أثارت القضية الحماس الأوربي في محاولة منهم لاستغلالها، فبادر كل من ملك المجر وملك فرنسا وحاكم البندقية للطلب من الفرسان تسليمهم الأمير، ليتخذوا من وجوده لديهم ذريعة للتدخل في الشؤون العثمانية، إلا أنّ أبناء القديس يوحنا وفوا بوعودهم كفرسان حقيقين، ولمّا ازداد الضغط عليهم، قاموا بتسليمه للبابا أنوسنت الثامن في عام 1489م، الذي تعهد للسلطان بإبقاء أخيه عنده. وبعد وفاة البابا أنوسنت الثامن عرض خلفه البابا إسكندر بورجيا على السلطان التخلص منه مقابل ثلاثمائة الف دوكا [105]، وخلال هذه الفترة ظهر على الساحة ملك فرنسا الذي توغل في إيطاليا بحجة تنفيذ مشروعه القاضي بالسيطرة على إستانبول، ولتحقيق ذلك كان عليه الاستيلاء على نابولي والبندقية ولما وصلت قواته إلى روما أجبرت البابا على تسليمها الأمير جم، إلا أنّ البابا كان قد دس له السم قبل تسليمه فتوفي في مدينة نابولي عام 1495م[106].

وفي عهد السلطان سليمان القانوني أثار انحيازه لولده سليم على حساب الابن الأخر المدعو بايزيد، حنق ذلك الأخير ولا سيما بعد إبعاده من كوتاهية إلى أماسية، ما زاد المسافة بينه وبين إستانبول، فثار على هذا القرار وأعلن العصيان، إلا أنّه انهزم في الحرب الميدانية في قونية عام1559م، ثمّ توجه إلى أماسية وغادر منها إلى إيران، فاستقبله الشاه في قزوين بحفاوة بالغة، إلا أنّه اضطر تحت إصرار السلطان سليمان إلى قتل الأمير وأبنائه الأربعة، وسلمهم إلى السفراء العثمانيين، ولقاء هذا العمل فقد حصل الشاه على 500ألف ليرة ذهبية من الأمير سليم ومجوهرات ووعود بإعطائه قلعة قارص[107].

---

[102] طائفة من الرهبان، ذهبوا إلى بلاد فلسطين في القرن الحادي عشر الميلادي، أثناء الحروب الصليبية بحجة امتلاك القدس الشريف. ولما استولى السلطان صلاح الدين الأيوبي على مدينة أورشليم (1187م)، انتقلت هذه الطائفة إلى عكا، ثمّ إلى جزيرة رودس، واتخذتها مركزاً لمحاربة المسلمين، وتعطيل تجارتهم، ونهب مراكبهم وأسر من بها. ولمّا استولى السلطان سليمان القانوني على هذه الجزيرة (1522م)، رحلت هذه الطغمة إلى جزيرة مالطة التي أعطاها لهم الإمبراطور شارلكان، وبقوا فيها إلى أن استولى عليها نابليون 1789م أثناء مجيئه إلى مصر، فانمحت هذه الطائفة ولم يبقى إلا اسمها. ينظر: المحامي، محمد فريد بك، مرجع سابق،ص 141.

[103] الاسم العام الذي أطلق على أراضي الدولة العثمانية الواقعة في أوربا، وانتقل إلى اللغة العربية باسم رومي. ينظر: صابان، سهيل، مرجع سابق، ص129.

[104] متولى، أحمد فؤاد، *الفتح العثماني للشام ومصر* ، ط1، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1995م، ص62.

[105] دينار ذهبي منسوب إلى مدينة البندقية في إيطاليا. ينظر: حلاق، حسان؛ صباغ، عباس، مرجع سابق، ص 41.

[106] طقوش، محمد سهيل، مرجع سابق، ص137.

[107] أوزتونا، يلماز، مرجع سابق، ج 1، ص351. قلعة قارص: تقع إلى الشمال الشرقي من الأناضول. ينظر: المحامي، محمد فريد بك، مرجع سابق، 262.

لم تقتصر التداعيات التي رافقت صعود العرش على الأمور الداخلية، بل استغلت في بعض الأحيان من قبل أطراف خارجية كثيراً ما عكرت صفو العثمانيين واستقرار دولتهم، ولذلك عمدوا إلى إصدار قوانين تنظم انتقال السلطة ظناً منهم أنها الحل الأفضل لمشكلاتهم.

4- القوانين ونتائجها.

حاول السلاطين العثمانيين، بعدما رأوا النتائج السلبية للصراع على العرش، أن يضعوا حداً لها، بإصدار قوانين وفرمانات، تسهل بشكل أو بأخر عملية انتقال السلطة، ظناً منهم أنها ستؤدي النتيجة المرجوة منها، غير مدركين أنها ستتحول مع مرور الوقت إلى قضبان تقيد السلاطين، وستضفي سمعة سيئة على التاريخ العثماني ككل.

فالسلطان محمد الفاتح سعياً منه لإراحة باله، وتفادياً لوقوع حوادث قد تعكر صفو الاستقرار في الدولة العثمانية، كما حدث في عهد أبيه وجده من قبله، عمد إلى قتل أخيه الرضيع أحمد حتى يأمن عدم منافسته له في المستقبل، وهو مبرر غير واقعي ولا سيما أنّ الأمير صغير لا حول له ولا قوة [108]، وبرر فعلته الشنعاء بقانون يجيز قتل الأخوة من أجل خير السلطنة جاء فيه(**إن تيسرت السلطنة لأحد أبنائنا، فمن المناسب أن يقتل أخوته من أجل نظام العالم، وقد أجاز أكثر العلماء ذلك فليعملوا به**)[109] ، وعلى الرغم من أنّ هذا القانون قد خدم الفاتح خلال حكمه، بعدم وجود شيء ينكد عليه عيشته وينغص عليه حكمه، فقد أفضى بالضرورة لحصول صراع مستقبلي بين الأخوة وإن لم يكن حباً بالحكم فقط بل حفاظاً على الحياة أيضاً، فما كاد السلطان يفارق الحياة حتى اندلع صراع بين ولديه بيازيد وجم[110].

ومن ذلك الوقت أصبح قتل الأمراء أمراً بديهياً في الدولة العثمانية، فالسلطان مراد الثالث(1574-1595)م قتل أخوته الخمسة خنقاً [111] أما ولده محمد الثالث(1595-1603)م فقد قتل تسعة عشر أخ له [112] ويصور أحد المؤرخين المعاصرين للحدث هول الواقعة بقوله(لقد وصلت إلى مسامع الملائكة في السماء، آهات وتنهدات سكان إستانبول) [113].

ولأن هذا القتل كان عشوائياً لا يخضع لأي نظام أو انضباط، أو حتى أدنى دراية أوفهم، فكثيراً ما هدد السلالة العثمانية بالانقراض، وخيف على الدولة العثمانية ككل ولا سيما أنّ نظرة الأهالي للبادشاه حتى تلك الفترة كانت مقدسة، فلما اعتلى السلطان أحمد عرش السلطنة عام 1603م، لم يكن هناك من أفراد بني عثمان على قيد سوى أخيه الأمير مصطفى، فلم يتخلص منه لأن ذلك سيترك ولاية العهد فارغة[114].

ولما تولى السلطان محمد الثالث(1595-1603م) الحكم ألغى **الشريعة التركية القديمة**، التي تقضي بإرسال أبناء السلطان إلى العواصم الإدارية القديمة بعد بلوغهم الثانية عشرة من عمرهم، ليمارسوا صلاحياتهم في الحكم بهدف تنشئتهم ليغدوا حكام في المستقبل، واستعاض عنه **بنظام الأقفاص**، وهي عبارة عن غرف مخصصة للأمراء في جناح الحريم ضمن القصر السلطاني، يحتجزون ضمنها بحيث لا يعلمون شيء عن العالم الخارجي إلا ما قد يرويه لهم أفراد

---

[108] المحامي، محمد فريد بك، مرجع سابق، ص 161.

[109] ساحلي أوغلى، خليل، *من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني بحوث ووثائق* ، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول، 2000م، ص544.

[110] طقوش، محمد سهيل، مرجع سابق، ص 135.

[111] كرد علي، محمد، *خطط الشام*، المطبعة الحديثة، 1925م، ج2، ص239.

[112] حليم بك، ابراهيم، مرجع سابق، ص 108.

[113] اينالجيك، خليل، مرجع سابق، ص 97.

[114] أوزتونا، يلماز، مرجع سابق، ج 1، ص458.

حاشيتهم من الخدم والجواري، ظناً منه أنّ هذا القانون سيبعد شبح الحرب الأهلية عن الدولة العثمانية والتي عاشته لفترات طويلة[115].

إلا أنّ النتائج أتت على عكس ما هو متوقع، وخاصة أنّ وصول سلاطين جاهلين في أمور الحكم، أدى إلى اتخاذ قرارات غير سوية، جلبت أزمات مخيفة هددت كيان الدولة، فلمّا توفي السلطان مراد الرابع، اتجه أعضاء الحكومة إلى مقر السلطان إبراهيم ليبايعوه بالحكم، فعارض لشدة خوفه وأخبرهم بأنّه يفضل الوحدة التي هو بها على ملك الدنيا، وأبى أن يفتح لهم باب القفص ظناً منهم أنهم قادمون لقتله، فكسروه ودخلوا عليه ولمّا عجزوا عن إقناعه، قدمت إليه والدته وأرته جثة أخيه، عندها فقط اقتنع بكلامهم، ولكونه لا يفقه شيئاً في أمور الحكم، وهذا عيب ليس فيه بل في نظام الحكم العثماني وقوانينه، لذلك سلم أمور السلطة إلى أمه والصدر الأعظم قرة مصطفى باشا، وانهمك في الملذات بين ألف وخمسمائة سرية وجارية [116] استولوا على مقدرات الدولة وافرغوا خزينتها، وقد وصلت به الأمور أنّه طلب من الصدر العظم زاده محمد باشا الذي بقي في منصبه لمدة ثلاث سنوات، استرجاع جميع ما أهداه أجداده السلاطين إلى حرمي مكة والمدينة من المجوهرات لسد عجز الخزينة فما كان من الصدر الأعظم إلا أن قال(لقد سقطت الدولة إلى هذه الحالة بفيلق من الجواري الناقصات، من بنات بولونيا والمجر وفرنسا) [117] ، وهذا جانب واحد فقط من عجز السلطان إبراهيم واضطراباته النفسية.

كذلك فإنّ السلطان سليمان الثاني لما قدمت إليه كبار الشخصيات لكي تخرجه من القفص، أخذ يشكو ضعف حاله، ويقول(قولوا لي إن كان أجلي قد حان اسمحوا لي بالصلاة، ثمّ نفذوا فيَّ ما قررتم، إنني هنا منذ طفولتي منذ أربعين سنة، من الأفضل الموت بسرعة على الموت ببطء، كل يوم نعاني الرعب لكي نتنفس فقط)[118].

وهذا الخطاب يبين مدى العجز الذي أصاب السلاطين، وجعل منهم دمى لسلطة اسمية، فالسلطان عثمان الثالث(1754-1757م) الذي كان قد بقي حبيس السجن طول فترة أخية السلطان محمود الأول(1730-1754م)، كان بطبعه يحب العزلة والابتعاد عن أمور الحكم ومشاغلها، ولدرجة سذاجته فقد سلم أمور الدولة للكزلار أغاسي [119] يعزل ويولي من يشاء من الوزراء والقادة [120] وبالختام نستطيع التأكيد بالدلائل والقرائن التي ذكرناها سابقاً أنّ القوانين والأنظمة التي أصدرها العثمانيون ظناً منهم أنّها ستكون الحل الأمثل والدواء الأنجح، لمصائبهم التي رافقت وراثة العرش، والصعود إلى السلطة، لم تخفف منها بل على العكس زادتها وجرت مصائب أخرى لم تكن في الحسبان.

---

[115] اينالجيك، خليل، مرجع سابق، ص97.

[116] آصاف، يوسف بك، مرجع سابق، ص87.

[117] كرد علي، محمد، مرجع سابق، ج2، ص267.

[118] اينالجيك، خليل، مرجع سابق، ص98.

[119] المشرف على دائرة الحريم في القصر السلطاني، ويطلق عليه أيضاً (آغا دار السعادة). وكان على رأس خدم القصر. ولأهمية منصبه، كان يأتي بعد شيخ الإسلام في الترتيب الرسمي، وكان يأتمر بأمره الآغاوات القائمين بالخدمة في القصر السلطاني. وكان الآغاوات القائمين على خدمة الحرمين الشريفين يأتمرون بأمره أيضاً، فهو الرئيس المباشر لهم. وكان يصحب الصرة إلى الحجاز سنوياً. وهو من مراكز القوى في القصر السلطاني. وفي حال عزلهم من منصبهم يرسلون إلى مصر، ويعطون راتباً يسمى أزدق. ينظر: صابان، سهيل، مرجع سابق، ص180.

[120] آصاف، يوسف بك، مرجع سابق، ص 105.

خاتمة.

إنّ دراستنا لآلية انتقال السلطة في الدولة العثمانية، قائم على دراسة الحوادث التي رافقتها، والتي من خلال البحث في مضمونها، نستطيع تتبع التطورات التي طرأت عليها، والنتائج التي تمخضت عنها، ومناقشتنا لهذه النتائج يوصلنا إلى الحقائق التالية.

1- عدم وجود قوانين تنظم انتقال الحكم، أدخل العثمانيين لفترات طويلة من أيام حكمهم، في حروب أهلية وصراعات محلية، لو أنهم استغلوها في إدارة أمور السلطنة ومراقبة التطورات التي وصل إليها جيرانهم الأوربيون مثلاً، لكانوا قد تمكنوا من المحافظة على أنفسهم في المرتبة الأولى بين صناع القرار في العالم، وحافظوا على المكتسبات التي حققوها خلال تاريخهم الطويل على مختلف الجبهات.

2- إنّ الاقتتال بين الأمراء سمح للقوى التي كان يعتمد عليها السلاطين في حكمهم، أن تظهر على الساحة السياسية، كقوة تمكنت بفضل موقعها من خلال تأييدها هذا الأمير أو ذاك، من الحصول على نفوذ فاق تطلعاتها، فسخرته في خدمة مصالحها الخاصة، وجعلت من نفسها شريك في الحكم، وفي كثير من الأحيان تفردت بالسلطة وغيبت السلاطين.

3- إنّ انشغال السلاطين في الصراعات المحلية، أبعدهم عن متابعة أمور الدولة، وسمح لكثير من القوى أن تتدخل في صناعة القرار وتشارك فيه، فكانت النتيجة الحقيقة (الفوضى)، فالأوامر لا تطبق، والقرارات غير سليمة، والمجتمع يرزح تحت غطرسة حكام ومسؤولين جهلة، لا يعبئون بشيء سوى ملذاتهم، لذا فإنّ آلية انتقال الحكم كانت سبب أساسياً ورئيسياً في ضعف العثمانيين وانهيار دولتهم.

المصادر.

- ابن ابي السرور البكري الصديقي، *المنح الرحمانية*، د. م، د.ت.
- ابن يوسف القرماني، أحمد، *أخبار الدول وأثار الأول في التاريخ*، ثلاثة مجلدات، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1992م.

المراجع.

- آصاف، يوسف بك، *تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الأن* ، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995.
- آق كوندز، أحمد؛ أوزتورك، سعيد، *303 سؤال وجواب توضح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية* ، وقف البحوث العثمانية، استانبول،2008.
- أوزتونا، يلماز، *تاريخ الدولة العثمانية* ، ت.عدنان محمود سلمان، جزئين، ط 1، مؤسسة الفيصل، استانبول، 1988م.
- اينالجيك، خليل، *تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار* ، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2002.
- بروكلمان، كارل، *تاريخ الشعوب الإسلامية*، ط5، دار العلم للملايين، بيروت،1968.
- بنت جعفر بن صالح المغازي، أماني، *دور الانكشارية في إضعاف الدولة العثمانية* ، ط1، دار القاهرة، مصر، 2007.

- بيهم، محمد جميل، *فلسفة التاريخ العثماني أسباب انحطاط الامبراطورية العثمانية وزوالها*، 1954م.
- الثقفي، محمد أحمد، *زواج السلاطين العثمانيين من الأجنبيات وأثره في إضعاف الدولة العثمانية*، جامعة إم القرى، السعودية، 2010م.
- حلاق، حسان؛ صباغ، عباس، *المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية*، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1999م.
- حليم بك، ابراهيم، *التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية*، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1988.
- الدبس، يوسف، *تاريخ سورية الديني والدنيوي*، سبعة أجزاء، دار نظير عبود، ج1994،7م.
- ساحلي أوغلى، خليل، *من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني بحوث ووثائق*، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون و الثقافة الاسلامية، استانبول،2000.
- الساعدي، بشرى، *شريعة قتل الأخوة وأثرها في نظام الحكم أل عثمان(1520-1617)*، الجامعة المستنصرية، ع2، 2011م.
- شاكر، محمود، *التاريخ الإسلامي*، ط4، المكتب الإسلامي، 2000م، ج8.
- الشناوي، عبد العزيز محمد، *الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها*، جزئين، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة،1980.
- صابان، سهيل، *المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية*، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م.
- طقوش، محمد سهيل، *تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة*، ط2، دار النفائس، بيروت، 2008.
- عبد الحفيظ عدوان، عصام محمد علي، *شيخ الإسلام أبو السعود أفندي(898-982هـ/1493-1574م)*، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ع22، 2011م.
- عبد العزيز يوسف، عماد، *تمردات الانكشارية في الدولة العثمانية 1481-1648*، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، الموصل، م9، ع4، 2009م
- العسلي، بسام، *فن الحرب الإسلامي في العهد العثماني*، دار الفكر، د.م، د.ت.
- قازان، نزار، *سلاطين بني عثمان بين قتال الأخوة وفتنة الانكشارية*، ط1، دار الفكر، بيروت، 1992م.
- كرد علي، محمد، *خطط الشام*، خمسة أجزاء، المطبعة الحديثة، 1925م، ج2.
- مانتران، روبير، *تاريخ الدولة العثمانية*، ت. بشير السباعي، جزئين، ط1، دار الفكر، القاهرة، 1993م.
- متولى، أحمد فؤاد، الفتح العثماني للشام ومصر، ط1، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1995م.
- مصطفى، أحمد عبد الرحيم، *في أصول التاريخ العثماني*، ط3، دار الشروق، القاهرة، 2003.
- المضيان، ماجد بن صالح، *أثر أهل الذمة الفكري في الدولة العثمانية في الفترة من(926-1343هـ/1530-1943م)*، مكة المكرمة.
- نورس، علاء موسى كاظم، *مسئولية الانكشارية في تدهور الدولة العثمانية*، جامعة بغداد، د.ت.
- هريدي، محمد عبد اللطيف، *الحروب العثمانية الفارسية وأثرها في انحسار المد الاسلامي عن أوربا*، ط1، دار الصحوة، القاهرة، 1987.